صدى سوشال

المؤشر الرقمي 2024

الإبـــادة بالرقمنـــة: التجسس من الرقاقةِ حتى قطع الإنترنت

المؤشر الرقمي 2024:

الإبادة بالرقمنة: التجسس من الرقاقةِ حتى قطع الإنترنت

هذا التقرير بتمويل من المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED)

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

عن صدى سوشال

منذ تأسيسه في عام 2017، أرسى صدى سوشال رسالة رائدة في مجال الدفاع عن الحقوق الرقمية، وتكرست جهوده لرصد وتوثيق الانتهاكات الرقمية ضد المحتوى الفلسطيني. فالمهمة واضحة: حماية الحقوق الرقمية الفلسطينية وتعزيز استخدام الفضاء الرقمي والوصول لمساحة حرة وآمنة وتشاركية، تراعي وتشجع على احترام حقوق الإنسان.

جوهر عملنا يكمن في الالتزام لتأمين مساحات حرة للمستخدمين وتيسير الفرص للتعبير والوصول إلى المعلومات، لا سيَّما بالنسبة للفئات المهمشة من المجتمع كما أن نعمل بشكل رئيس على حفظ السردية الفلسطينية، وحماية خصوصيتها دون أية قيود.

ومن خلال التعاون المكثف مع شركاء المجتمع المحلي، نحارب الجرائم الإلكترونية والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها المستخدمون في الفضاء الرقمي، ونعمل على تقديم المساعدة التقنية والقانونية والخبرات المتخصصة للمستخدمين ، كما نحافظ على التواصل الوثيق مع ادارات منصات التواصل الاجتماعي لدعم وحماية الحسابات الفلسطينية.

صدى سوشال

الفهرس :

رسالة المركز 1

التهديدات الرقمية: مخاطر الحياة في الفضاء الإلكتروني 3

الفئات المستهدفة: لا استثناءات 3

إقصاء رقمي يؤدي إلى إقصاء حقيقي 5

فلسطين والسردية الرقمية في العصر الرقمي 6

سبوتفياي والعدوان على رفح 9

التحريض الرقمي 11

ابتزاز إسرائيلي 15

الإبادة بالرقمنة للصحفيين والصحفيات 16

استطلاع: كيف كانت تجربتـــك بالنشر على منصـات التواصل الاجتماعي خلال حرب الإبادة الجماعية؟ 18

العنف الرقمي ضد النساء في قطاع غزة خلال 2024 22

التعتيم الرقمي: سلاحٌ ضد الحقيقة 24

غزة تحت الظـــلام الرقمي: هجـــمات إلكترونيـــــــــة وحجـــــب للخدمات 25

التكنولوجيا الرقمية وفلسطين: بين الجغرافـيا الرقميـة والسيطرة على الحيز الرقمي 28

الجغرافيا الرقمية وإعادة إنتاج السيطرة 28

أثر الإبادة على الجغرافيا الرقمية 29

أدوات التجسس الحديثة: عندما تتحول التكنولوجيـــــــا إلى أداة قمع 31

الرقائق الإلكترونية والتحكم في الحيز الرقمي 32

الاستجابة للشكاوى: بين النجاحات والتحديات 33

خاتمة 36

التهديدات الرقمية:
مخاطر الحياة في الفضاء الإلكتروني

في هذا التقرير السنوي، نسلط الضوء على التصاعد المقلق للتهديدات الرقمية والتحريض الممنهج الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين عبر الفضاء الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة، ما كان يومًا فضاءً مفتوحًا للتعبير الحر والتفاعل الإنساني أصبح اليوم ساحة للاستهداف والملاحقة والقمع المنهجي، لم يعد الإنترنت مجرد وسيلة للتواصل أو تبادل المعلومات، بل تحول إلى أداة قمع إضافية تُستخدم لترهيب الفلسطينيين وإسكات أصواتهم.

الفئات المستهدفة: لا استثناءات

الفلسطينيون ليسوا مجرد مستخدمين عاديين في الفضاء الرقمي، بل هم ضحايا مستهدفون بشكل مباشر وغير مسبوق، سواء كانوا أطفالاً، نساءً، صحفيين، معلمين، موظفين في مؤسسات خيرية، أو حتى نشطاء حقوق الإنسان، الجميع باتوا عرضة لحملات تحريض ممنهجة وملاحقات مكثفة، حتى الصحفيون والنشطاء الذين يحاولون كشف الحقائق يواجهون حملات تشويه منظمة تستهدف حياتهم المهنية والشخصية، عدا عن التشهير العلني أو التهديد بالعنف او حتى اختراق الحسابات وانتحال الشخصية.

ما يثير القلق أكثر هو التطبيع الواضح لخطاب الكراهية ونزع الإنسانية عن الفلسطينيين، يتم تصويرهم بشكل متكرر على أنهم "متوحشون" أو "أعداء يجب القضاء عليهم". هذا الخطاب لا ينتج فقط رأيًا عامًا معاديًا، بل يمهد الطريق لتبرير جرائم الحرب، التعذيب، والقتل، خلال أشهر الحرب المستمرة

شهدنا كيف تم استخدام الفضاء الرقمي كوسيلة لنشر العنف والوحشية دون أي خوف من الملاحقة أو العقاب، الجنود والمستوطنون الإسرائيليون يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لاستعراض جرائمهم، ونشر صور وتعليقات تعبر عن رغبتهم الصريحة في الإيذاء والقتل.، هذه السلوكيات ليست مجرد انعكاس للأمراض النفسية والكراهية المتجذرة في عقلية الاحتلال، بل هي أدوات لترسيخ سياسات القمع والقتل لا وبناء شهرة رقمية بسببها وسط مجتمع يتسابق بتنفيذ الترندات.

حتى المحتوى المتضامن مع القضية الفلسطينية بات يُعامل في كثير من الدول كتهمة جاهزة، مجرد نشر موقف مؤيد لفلسطين أو مناهض للسياسات الإسرائيلية يمكن أن يعرض الشخص للفصل من عمله، التفتيش الأمني، انتهاك الخصوصية، أو حتى الملاحقة القانونية، التهم تتراوح بين "معاداة السامية" و"دعم الإرهاب"، وهي تهم تُستخدم بشكل تعسفي لإسكات الأصوات المعارضة، في ظل التصاعد العالمي في تطوير الفضاء الرقمي، نشهد تراجعًا مطردًا في الحقوق والحريات الرقمية، الرأي لم يعد محميًا، بل أصبح سببًا للحساب الاجتماعي والمهني والقانوني.

ولم تسلم كما دوما خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي من التسييس، حيث يتم التضييق بشكل واضح على المستخدمين الفلسطينيين أو المتضامنين معهم، تُخفى منشوراتهم، تُقيّد وصولهم إلى الجمهور، وتُغلق حساباتهم دون أي شفافية أو تفسير، قائمة المصطلحات المحظورة تتسع يومًا بعد يوم، مما يجعل التعبير بأي لغة تحديًا يوميًا يواجهه الصحفيون، النشطاء، وحتى المستخدمين العاديين، كما أن السياسات الرقابية التي تطبقها هذه المنصات تفتقر إلى الشفافية، وتبدو وكأنها مصممة خصيصًا لخدمة أجندات سياسية معينة.

على الرغم من أن العديد من الدول قد أصدرت قوانين تهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية وضبط السلوك الرقمي، إلا أن الواقع يكشف عن ازدواجية صارخة في المعايير، المحتوى المناهض للاحتلال يُحذف بشكل سريع، بينما يُسمح للمحتوى المحرض على العنف ضد الفلسطينيين بالبقاء، هذه الانتقائية الفاضحة في تطبيق السياسات بالإضافة لتورط بعضهم بانتهاك الخصوصية تجعل منصات التواصل الاجتماعي شريكًا غير مباشر في جرائم التحريض والقمع.

إقصاء رقمي يؤدي إلى إقصاء حقيقي

محاولات إسكات الفلسطينيين في الفضاء الرقمي لم تعد تقتصر على حذف المنشورات أو إغلاق الحسابات، بل تتجاوز ذلك إلى تدمير حياتهم الشخصية والمهنية، هذا الإقصاء الرقمي يتحول تدريجيًا إلى إقصاء حقيقي في الواقع، حيث يفقد الأفراد فرص العمل، يواجهون التمييز، ويصبحون عرضة للملاحقة القانونية، وفي غزة بالطبع يفقدون حياتهم

هذا الواقع المرير يستدعي تحركًا جادًا من المجتمع الدولي ومن الجهات المعنية بالدفاع عن حرية التعبير والحقوق الرقمية، يجب محاسبة الجهات المسيئة، إنهاء حالة الصمت والتواطؤ، وضمان حماية الفلسطينيين من الانتهاكات الممنهجة في الواقع والفضاء الرقمي معا.

فلسطين والسردية الرقمية في عصـــــر الإبـــــــادة

تطورت الانتهاكات الرقمية ضد الفلسطينيين بشكل ملحوظ لتشمل حظرًا مكثفًا على المحتوى الرقمي واستخدام الفلسطينين لخدمات التواصل، بالإضافة إلى التضييق على الصحفيين وتعقيد الحياة اليومية من خلال تعطيل خدمات تقنية حيوية من قبل الاحتلال الاسرائيلي، تأتي هذه الانتهاكات ضمن سياق أوسع لسياسات الإبادة الإسرائيلية، إلى جانب ممارسات شركات التكنولوجيا العالمية التي تستهدف قمع الصوت الفلسطيني وتقليل تأثيره على المنصات الرقمية، ووفق مراقبة صدى سوشال للواقع الرقمي للمستخدمين الفلسطينيين خلال العام 2024، فإنه رصد أكثر من 25 آلف انتهاك للمحتوى الرقمي الفلسطيني تنوعت بين المنصات المختلفة بواقع: 24% على منصة فيسبوك، ,31% على منصة انستغرام، 27% على منصة تيك توك، و12% من الانتهاكات على منصة إكس، و5% على منصة يوتيوب، و1٪ على منصة ساوند كلاود.

أكثر من

25 ألف انتهاك

للمحتوى الرقمي الفلسطيني

خلال العام 2024

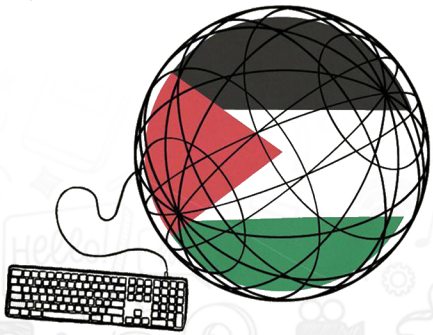

توزيع الانتهاكات للمحتوى الفلسطيني حسب المنصات خلال عام 2024

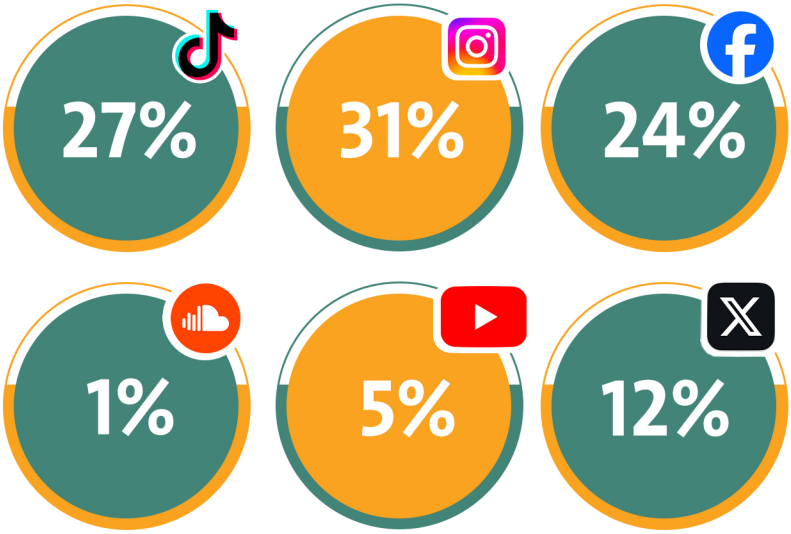

ولجأت "ميتا" إلى استخدام أسلوب الـ Shadowban (الحظر الخفي) على صفحات إعلامية فلسطينية، حيث تلقت "صدى سوشال" العديد من الشكاوى حول خفض الظهور وتقليص الوصول لصفحات اعلامية فلسطينية بشكل حاد دون توجيه مخالفات رسمية واضحة، و هذا النهج يسمح لـ"ميتا" بتجنب الانتقادات العلنية، بينما تستمر في قمع المحتوى الفلسطيني بشكل ممنهج.

في الوقت الذي تتصاعد فيه الجرائم بحق المدنيين في غزة، لم يقتصر الاستهداف على الأرواح والممتلكات، بل امتد ليطال الحقيقة ذاتها، حيث تحوّلت منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحة معركة أخرى تُخاض فيها حربٌ رقمية لإخفاء الأدلة ومحو الذاكرة. باتت الرقابة الرقمية أداة مكمّلة للعدوان العسكري، إذ تُحذف الصور، تُخفى الفيديوهات، وتُقمع الرواية الفلسطينية، في محاولة لفرض الصمت وتزييف الواقع.

رصدت "صدى سوشال" محاولات لحجب جرائم الإبادة الجماعية في غزة رقميًا، إحداها تمثل في حذف صور ومقاطع موثّقة لـ "محرقة الخيام" التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بتاريخ 26 مايو 2024 بحق نازحين مدنيين في مدينة رفح. وخلال 24 ساعة فقط من المجزرة، تلقت المنصة أكثر من 130 شكوى من مستخدمين وثّقوا حذف منشوراتهم التي تضمنت مشاهد من الجريمة، تلاها إزالة صور تُظهر الضحايا الفلسطينيين.

وفي تكرار للمشهد، مع ارتكاب مجزرة مخيم النصيرات في 8 يونيو 2024، تم رصد 86 شكوى تتعلق بحذف محتوى توثيقي للمجزرة من منصات شركة ميتا، شملت صورًا ومقاطع فيديو تُظهر تفاصيل الجريمة واستهداف المدنيين وسط قطاع غزة.

130 شكوى

من مستخدمين وثّقوا حذف منشوراتهم التي تضمنت توثيقاً "**لمحرقة الخيام**"

لم تقتصر الرقابة على صور المجازر، بل امتدت لتشمل مشاهد تتعلق باغتيال إسماعيل هنية في طهران، حتى وإن خلت من أي مضمون سياسي أو تأبيني. كما شملت الحظر صورًا لمظاهرات ترفع شعارات سياسية مناهضة للاحتلال مثل "الموت لإسرائيل" و"الموت لأمريكا"، وهو ما أعاق عمل المؤسسات الإعلامية وأخلّ بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة، التي تقوم على نقل الحدث دون تدخل أو رقابة منحازة.

سبوتفياي والعدوان على رفح

في عام 2024، دخلت منصة "سبوتيفاي" دائرة الجدل حول تقييد المحتوى الفلسطيني، بعدما طالتها انتقادات متزايدة بشأن حذف أو حجب محتوى يتناول القضية الفلسطينية، خصوصًا خلال التصعيدات في قطاع غزة. ورغم أن سبوتيفاي تُقدَّم كمنصة صوتية، إلا أن سياساتها في مراجعة المحتوى الفلسطيني كشفت عن ازدواجية واضحة في معايير النشر.

رُصدت حالات عدّة خلال النصف الأول من عام 2024، تضمنت إزالة مقاطع بودكاست لفنانين وصناع محتوى تحدثوا عن العدوان الإسرائيلي على غزة، أو تضامنوا مع الضحايا المدنيين. كما تم الإبلاغ عن تقليص ظهور محتوى صوتي يحمل وجهات نظر سياسية أو حقوقية تنتقد الاحتلال، رغم التزامه بالإطار القانوني لمحتوى المستخدمين.

من أبرز الحوادث كانت إزالة حلقات كاملة من بودكاستات عربية تناقش العدوان على رفح في مايو 2024، بحجة "خرق السياسات المتعلقة بالكراهية أو التحريض"، في حين تجاهلت المنصة محتوى مضادًا يدعو ضمنيًا لتبرير العنف ضد الفلسطينيين. هذا التمييز الواضح في الرقابة الرقمية أثار تساؤلات حول حدود "الحياد" الذي تدّعيه المنصة.

إلى جانب ذلك، لم تكن هناك شفافية من قبل إدارة سبوتيفاي حول معاييرها الدقيقة في تصنيف المحتوى الفلسطيني. المستخدمون غالبًا ما تلقوا ردودًا عامة عند الاستفسار عن سبب حذف المحتوى، دون أي إشعار مسبق أو توضيح للمواد المحظورة أو الجمل التي اعتُبرت مخالفة.

في ظل تزايد الاستقطاب العالمي، تحوّلت سبوتيفاي من مجرد منصة صوتية إلى ساحة معركة على حرية التعبير، حيث أصبح الصوت الفلسطيني مهددًا بالحذف أو التقييد، حتى وإن لم يتضمن أي تحريض مباشر.

التحريض الرقـمي

استمر التحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ومناصري فلسطين حول العالم، وحملت الفترة الماضية، تحريضًا مكثفًا، صدّر عن مستويات رسمية إسرائيلية تصدرها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير ووزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش، ورئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورصد صدى سوشال أكثر من 87 ألف منشور تحريضي إسرائيلي خلال عام 2024.

وأظهر رصد صدى سوشال أن منصة تلغرام كانت الأكثر استخدامًا لنشر التحريض بنسبة 41%، تلتها منصة إكس (تويتر سابقًا) بنسبة 35%، ثم منصات ميتا بنسبة 18%، والمواقع الإلكترونية بنسبة 18.71%، ويوتيوب بنسبة 6%.

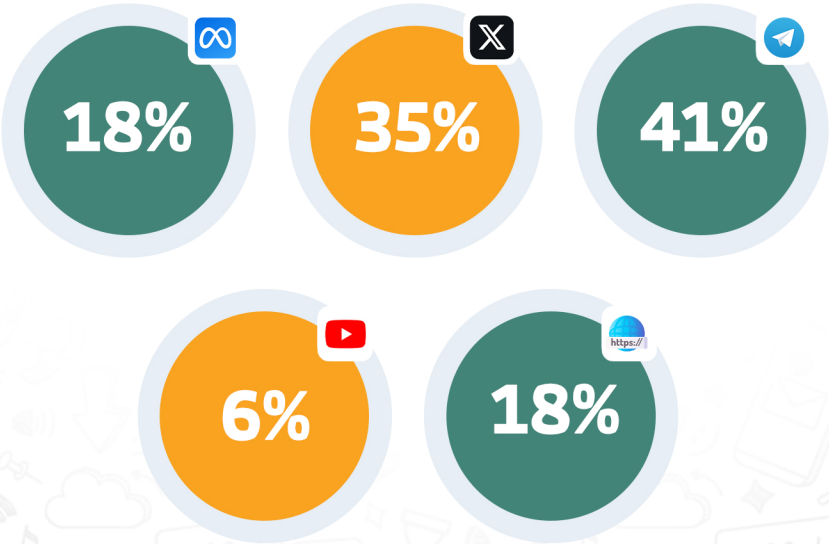

وكانت العناوين الأساسية فيها: منع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة ومنع إدخال الوقود والغذاء والدواء، وتهجير الفلسطينيين، والدعوة لإعدام الأسرى الفلسطينيين والتي بدأها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، والدعوات للهجوم على القرى الفلسطينية في الضفة الغربية لا سيما الواقعة بين مدينتي رام الله ونابلس.

كما تركز التحريض على الدعوة لإبادة جماعية في الضفة الغربية، تحديدًا في المناطق الشمالية منها، واستخدام مصطلحات تؤكد على نية الإبادة، مثل ما ورد على لسان سموتريش من "تغيير الحمض النووي للمنطقة"، والدعوة الصريحة لقتل الأسرى الفلسطينيين، وإعدامهم، وتكرار الدعوة الإسرائيلية عبر منصات التواصل لاستخدام "سلاح القيامة الإسرائيلي" في غزة، في الإشارة إلى السلاح النووي.

وحول التحريض على مناصري فلسطين، مارست "إسرائيل" تحريضًا رقميًا واسعًا على الطلبة في حراكاتهم حول العالم، وأصدرت خطاب كراهية منتظم لوسم المتظاهرين المناصرين لفلسطين بـ "معاداة السامية"، واستخدمت أسلوب التحريض الجماعي من خلال حسابات وهمية وحقيقية لحسابات النشطاء والمؤثرين المناصرين حول العالم، للتشهير بهم، وملاحقتهم، وتهديدهم.

ومن خلال مراقبة صدى سوشال لسلسلة الأحداث والتصريحات الإسرائيلية التي صدرت في العالم الرقمي، رصد المركز سوشال 51 كود عداء جديد لفلسطين خلال عام 2024، استخدمت كمبررات للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، ومناصري فلسطين حول العالم، والمؤسسات الدولية الإغاثية.

51 كود عداء لفلسطين خلال عام 2024

وبما يخص التحريض على أشخاص بعينهم، شهدت منصات التواصل الاجتماعي حملة تحريض واسعة ضد الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى، حيث تم نشر معلومات عن عنوانه وبياناته الشخصية من قبل مجموعات إسرائيلية على منصات التواصل الاجتماعي بهدف مهاجمته بعد إدانته اغتيال اسماعيل هنية.

ورصد مركز "صدى سوشال" عشرات المنشورات والتعليقات الإسرائيلية لمستوطنين على منصات فيسبوك وإكس ومحركات البحث ومواقع إعلامية عبرية تحرض على الأسير باسم خندقجي، بعد ترشيح روايته (قناع بلون السماء) لجائزة "البوكر" للرواية العربية للقائمة القصيرة.

وتضمنت المواد التحريضية الرقمية، وهي باللغة العبرية، على عبارات تدعو إلى تمزيق روايته وحرمانه من الجائزة، وتسخر من ترشيحه للجائزة العالمية، وهو محكوم بالمؤبد ومعتقل في سجون الاحتلال منذ عام 2004.

ويشدد المركز على أن التحريض الممنهج ليس عشوائيًا، بل هو انعكاس للسياسات الرسمية لحكومة الاحتلال التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية على الأرض من خلال بث خطاب الكراهية وتضليل الرأي العام العالمي، حيث يستغل الإسرائيليون الفضاء الرقمي لتبرير اعتداءاتهم والترويج لمخططات الضم والاستيطان.

على سبيل المثال، رصد المركز دعوات التطهير العرقي وتشجيع الاستيطان في الضفة الغربية، تزامنًا مع تصريحات مسؤولين إسرائيليين من بينهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش الذي أعلن أن عام 2025 سيكون عام السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية، مما دفع المستوطنين إلى تصعيد اعتداءاتهم على الفلسطينيين رقميًا وميدانيًا، بينما دعا الإعلام الإسرائيلي إلى تدمير المنازل الفلسطينية وفرض السيطرة على القرى والتجمعات البدوية في الضفة.

وبحسب الرصد العبري في صدى سوشال، كنات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" مادة دسمة للتحريض الإسرائيلي، بالتزامن مع إقرار الكنيست الإسرائيلي قانونًا يحظر عمل الوكالة داخل الأراضي المحتلة، وقد صاحب ذلك حملة تحريضية استهدفت تشويه دور الأونروا واتهامها بـ"الإرهاب ومعاداة السامية"، بينما اتجه التحريض الإسرائيلي ضد مناصري فلسطين بنسبة 18.12% من المحتوى، حيث شملت حملات ممنهجة ضد شخصيات أكاديمية وحقوقية وصحفيين ومؤيدين للقضية الفلسطينية في مختلف دول العالم، واعتبر التقرير أن هذه الدعوات جزء من سياسة إسرائيلية تهدف إلى تأجيج الكراهية وتبرير الانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينيين.

ابتـزاز إسرائيلي

عمل الاحتلال الاسرائيلي خلال حرب الإبادة على قطاع غزة وبحسب التقارير الواردة، التي اطلع عليها المركز، على ابتزاز فلسطينيين من قطاع غزة وتهديدهم بنشر تفاصيلهم الشخصية وتفاصيل تخص هويتهم الجندرية في حال لم يتواصلوا معه، والتشهير بهم وتحريض بعضهم على بعض، ونشر معلومات شخصية لعدد منهم بزعم أنهم "تجسسوا على غزيين آخرين" لصالح حركة حماس.

تزامن ذلك مع إسقاط جيش الاحتلال الإسرائيلي منشورات من الجو على عدة أماكن بقطاع غزة، تخللت صورًا وأرقام هويات ل 130 رجلاً، وكُتب في النشرة: "اتصل بنا إن لم ترغب بظهور صورتك هنا.. لقد تم جمع مئات الآلاف من التقارير عنكم يا سكان غزة".

الإبادة بالرقمنة للصحفيين والصحفيات

شكل الصحفيون والصحفيات بصفتهم الشخصية والمؤسسات الإعلامية بصفتها المؤسسية ما مجموعه 29% من مجمل الانتهاكات الرقمية، (20% من هذه الانتهاكات بحق الصحفيات) وجاءت الانتهاكات بدرجة أكبر على صورة حذف المنشورات وتقليل الوصول، يليها حذف الحسابات بشكل كامل.

وواجه 7 من بين كل 10 صحفيين وصحفيات أكثر من نوعٍ من الانتهاكات الرقمية بين خطاب التحريض والكراهية وانتهاك المحتوى الفلسطيني وانتهاكات الأمن الرقمي، واستقبل صدى سوشال أكثر من 1200 شكوى من صحفيين وصحفيات عن محاولات اختراق على حسابات منصات التواصل تركزت على منصات ميتا (فيسبوك وانستغرام، وبشكل أكبر واتساب).

وفي خطوة متصلة بالتحريض الرقمي، استقبل المركز 236 شكوى من صحفيين وصحفيات عن خطابٍ تحريضي باللغة العبرية عبر رسائل خاصة على تطبيقات واتساب والرسائل SMS وتعليقات على منشورات إخبارية على منصات التواصل الاجتماعي.

29% من الانتهاكات الرقمية جاءت بحق الصحفيين\ات

أكثر من 1200 شكوى عن صحفيين\ات لمحاولات اختراق حساباتهم الرقمية

ورصد مركز صدى سوشال حملة التحريض التي يقودها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد صحفيي قطاع غزة، ومحاولة استخدام مصطلحات (إرهابيين، نازيين، إرهابيين متنكرين بزي صحفيين) خلال التحريض عليهم، وتزامنت هذه الحملة المستمرة مع منشورات تحريضية على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة على حسابات المستوطنين وصفحات المجموعات المتطرفة على تطبيق تلغرام، مما يشكل تهديدًا مباشرًا على حياة الصحفيين ويهدف إلى ترهيبهم ومنعهم من أداء دورهم في كشف الجرائم والانتهاكات.

من ناحية أخرى، رصد صدى سوشال قيام جهات مجهولة بإنشاء حسابات مزيفة بأسماء صحفيين ونشر صورهم بهدف نشر معلومات مغلوطة وتشويه سمعتهم، وتكررت هذه الحالة 34 مرة، مما يشكل تهديدًا مزدوجًا للصحفيين الذين يواجهون تهديدات جسدية وهجمات على سمعتهم الرقمية.

ورصد صدى سوشال أكثر من 200 موضوع تحريضي استهدف الصحفيين الفلسطينيين عام 2024، دون احتساب نسبة تكرار المنشور ومشاركته.

34 حالة انتحال شخصية للصحفيين\ات

خلال عام 2024

استطلاع: كيف كانت تجربتك بالنشر على منصات التواصل الاجتماعي خلال حرب الإبادة الجماعيــة؟

أجرى مركز صدى سوشال استطلاعًا للرأي، للتعرف على تجارب المستخدمين في فلسطين وخارجها في نشر المحتوى الفلسطيني، من أخبار وقصص وآراء ومشاعر خلال حرب الإبادة على قطاع غزة على اختلاف طبيعة عملهم في منصات التواصل الاجتماعي، وذلك لمعرفة طبيعة التقييدات والحظر الذي تعرضوا له، وما طبيعة الموضوعات التي كانت تتسبب في الحظر والتقييد، ولقياس نسب التقييدات هذه على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة التي استهدفت المحتوى الفلسطيني.

وقد شارك في الاستطلاع كلا الجنسين بنسبة 50% إناث و 50% ذكور، 51.3% من المستطلعة آراؤهم من الضفة الغربية، 10.5% من قطاع غزة، وباقي النسب موزعة على الداخل الفلسطيني، إلى جانب تركيا والجزائر والاردن وغيرها.

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن المنصة التي تعرض مستخدميها للتقييد أو الحظر بالشكل الأكبر كانت منصة فيسبوك بنسبة 68.4% تليها منصة انستغرام بنسبة 65.8% تليها منصة تيك توك بنسبة 36.2% ومن ثم منصة إكس بنسبة 14.5%.

أين تعرض المشاركون بالاستطلاع لانتهاك رقمي بناء على محتواهم الفلسطيني ؟

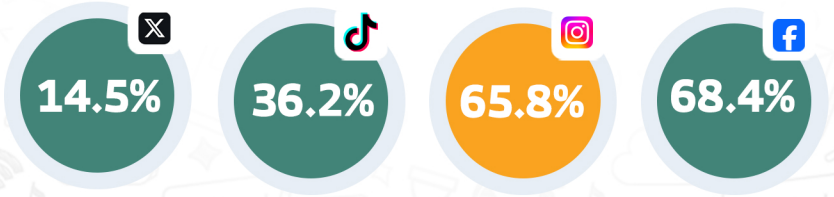

ما هي أنواع الانتهاكات التي أبلغ عنها المشاركون بالاستطلاع؟

40.1%
إخفاء الحساب من البحث

42.1%
منع التفاعل

33.6%%
تعطيل الحساب لفترة معينة

35.5%
حذف الحساب كليًا

20.4%
تقييد الوصول

هل أبلغت المنصة المستخدمين سبب الانتهاك الرقمي؟

78.8%

من المشاركين بالاستطلاع شعروا بتقييد الوصول دون أي "إشعار" بوجود مخالفة

ما أبرز معايير المجتمع التي تم تعرّض المشاركون للانتهاك الرقمي بسببها؟

64.5%
العنف والتحريض

52%
خطاب الكراهية

24.3%
معاداة السامية

42.1%
تمجيد أشخاص مرتبطين بجماعات إرهابية

38.2%
دعم الإرهاب

ما هي أبرز القضايا الفلسطينيـــة التي انتهكتها منصات التواصل الاجتماعي؟

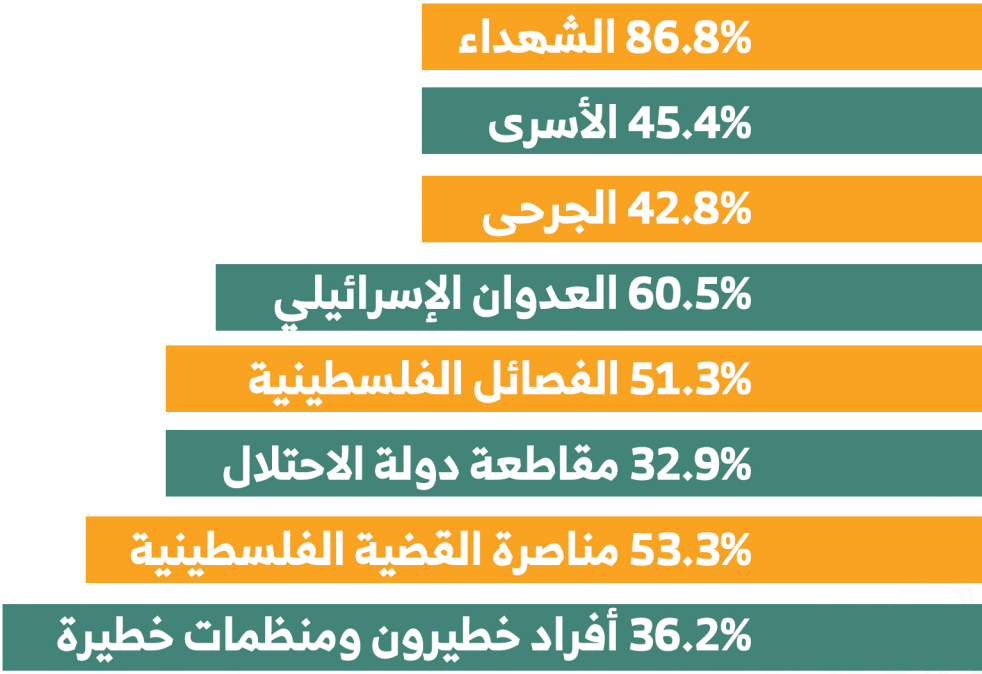

العنــف الرقمي ضد النســاء في قطــاع غــزة خلال 2024

في عـام 2024، تفاقمـت ظاهـرة العنـف الرقمـي ضـد النسـاء فـي قطـاع غـزة بشـكل ملحوظ، حيث باتت النساء يواجهن انتهاكات تمس خصوصيتهن وحقوقهن الأساسية. يمثـل هـذا العنـف أداة للسـيطرة والتقييـد، ويؤثـر بشـكل سـلبي علـى حالتهـن النفسـية والاجتماعية.

رصد مركز صدى سوشال أنماطًا متعددة من هذا العنف، منها نشر الصور والمعلومات الشخصية دون إذن، والتهديد، والتحريض. كثير من النساء تعرضن لانتهاك خصوصيتهن مـن خلال مشـاركة صورهـن أو بياناتهـن علـى وسـائل التواصـل، ممـا أدى إلـى إذلالهـن والتشـهير بهـن. هـذا النـوع مـن الانتهـاك لا يقتصـر علـى المسـاس بالخصوصيـة فقـط، بـل يعد تعديًا على كرامة المرأة وحقها في الأمان.

كما تصاعد التحريض الإسرائيلي الموجه ضد الأمهات والنساء الفلسطينيات عبر الإعلام ومنصات التواصل، حيث يتم استخدام هذه الوسائل لنشر خطاب كراهية وتحريض على القتل. وتتعرض الأمهات لضغوط نفسية كبيرة، خاصة أنهن يتحملن مسؤوليات أسرية وتربوية في ظل واقع الاحتلال، مما يزيد من عبء المعاناة.

مثال على ذلك، قيام مجموعات إسرائيلية بنشر صور أمهات الشهداء مرفقة بعبارات سخرية واستفزاز مثل: "لو كنتِ تناولتِ حبوب منع الحمل، لما كنتِ تبكين الآن"، في تجسيد فجّ لمستوى التحريض على المرأة الفلسطينية.

أما خلال العدوان على قطاع غزة، فقد تم استهداف المنازل ومخيمات النزوح ومراكز الإيواء والمستشفيات والمدارس وقتل النساء، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وتعيش العديد من النساء في خوف من نشر لحظات مؤلمة من حياتهن عبر الشبكات الاجتماعية، دون احترام لخصوصيتهن أو مشاعرهن.

كذلك، استخدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية منصات التواصل للتحريض على العنف ضد النساء الفلسطينيات، بما في ذلك تعليقات تدعو إلى قتلهن.

هذه الانتهاكات لا تمس فقط حياة النساء، بل تعزز مناخًا عامًا من العنف وتجاهل حقوق المرأة. ما يتطلب تحركًا جماعيًا يشمل مؤسسات المجتمع المدني والحكومات ومنظمات حقوق الإنسان، من أجل وضع سياسات حماية فعالة، وتقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا.

التعتيم الرقمي: سلاحٌ ضد الحقيقة

رصد مركز صدى سوشال 16 حالة انقطاع كامل للإنترنت في قطاع غزة خلال عام 2024، بالإضافة إلى حادثة واحدة في جنين بالضفة الغربية. لم يكن هذا الانقطاع مجرد خلل تقني، بل أداة ممنهجة لعزل الفلسطينيين وحرمانهم من الوصول إلى معلومات حيوية.

فضلًا عن ذلك، عطّل الاحتلال الإسرائيلي خدمات الـ GPS في عدة مناطق، مما أثر بشكل كبير على الفلسطينيين في مجالات النقل والتوصيل. بالإضافة إلى ذلك، تم حظر وتقييد المكالمات إلى قطاع غزة، بما في ذلك خدمات برامج الاتصال مثل سكايب، مما ضاعف من صعوبة التواصل مع القطاع المحاصر. كما تم تعطيل خدمات الـ Bulk SMS منذ أكتوبر 2023، مما زاد من تعقيد وصول الفلسطينيين إلى حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي.

استنسخ الاحتلال تجربة غزة في قطع خطوط الاتصال والإنترنت، وكررها في مدينة جنين خلال العدوان العسكري على شمال الضفة الغربية، في محاولة لفرض عزلة رقمية على السكان، أثناء عمليات الاجتياح.

16 حالة انقطاع كامل للإنترنت

في قطاع غزة خلال عام 2024

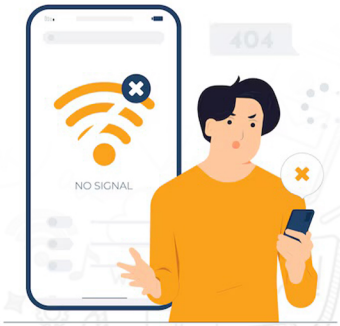

غزة تحت الظلام الرقمي:
هجمات إلكترونية وحجب للخدمات

استُهدفت البنية التحتية الرقمية بشكل مباشر، إذ بدأ الاحتلال بقطع الإنترنت عن غزة في 27 أكتوبر 2023، واستمر في شن هجمات إلكترونية متكررة لشل شبكات الاتصال. الصحفيون كانوا من بين الفئات الأكثر تضررًا، إذ فقدوا أدواتهم الأساسية في نقل الأحداث.

يأتي ذلك بعد أن فرضت "إسرائيل" حصارًا رقميًا على قطاع غزة منذ أكثر من عشرين عام، وتدميرها شبكات الاتصالات في كل عدوان تعرض له القطاع، آخرها تدمير أكثر من 60% من شبكة الاتصالات والإنترنت خلال حرب الإبادة الجماعية على القطاع.

وبحسب موقع ذا انترسبت الأمريكي: "في نهاية المطاف، تم تجريد النسخة التي تمت الموافقة عليها من أي إشارة صريحة إلى دور إسرائيل في تدمير أو إحباط الوصول إلى الإنترنت في غزة، وتشير بشكل غير مباشر فقط إلى العقبات التي تمارس في منع استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة".

خلال فترات القصف المكثف، تسببت هذه الانقطاعات في منع المدنيين من طلب الإغاثة أو الإبلاغ عن مفقودين، وأعاقت حركة فرق الإسعاف، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا وصعوبة وصول النساء الحوامل، المرضى، وكبار السن إلى الخدمات الطبية الطارئة.

كما أدى الانقطاع إلى تعطيل التواصل بين العائلات وجهات توزيع المساعدات، وأخّر عمليات الإنقاذ بسبب غياب المعلومات الدقيقة حول مواقع المصابين تحت الأنقاض. الصحفيون لم يكونوا بمنأى عن هذا التأثير، إذ عانوا من عجز في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ونشرها على المستوى الدولي.

في مواجهة هذا التعتيم الرقمي، لجأ الفلسطينيون في قطاع غزة إلى استخدام شرائح eSIM إسرائيلية كحل بديل، إلا أن هذه التقنية لم تكن متاحة للجميع، كما أنها زادت من مخاطر التجسس والمراقبة عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي الإسرائيلية مثل "Lavender" و"Where is Daddy"، التي اعتمدت على بيانات المستخدمين لاستهداف المدنيين.

وفي محاولة للتصدي لهذه الانتهاكات، أطلق صدى سوشال، بالتعاون مع Access Now والمؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED) عدة مبادرات.

من بين هذه المبادرات، مشروع "صوت لغزة" الذي وفر نشرات إذاعية تغطي كامل القطاع وتزود السكان بمعلومات حيوية عن نقاط الإغاثة والمساعدات الطبية. كما أُنشئت مجموعة دعم عبر تطبيق تيليغرام تحت اسم "فهرس مساندة"، لتبادل المعلومات الضرورية في ظل ضعف الاتصال.

خلال العام الماضي، أنتج صدى سوشال من خلال فريقه الميداني في قطاع غزة، تقارير عن انعكاس قطع الإنترنت على القطاع، وأظهرت التقارير ما يعنيه الظلام الرقمي لسكان قطاع غزة في ظل قطع شبكات الاتصال، من خلال عدم المقدرة على الاتصال بلجان الطوارئ والإسعاف لإسعاف المصابين وانتشال المفقودين تحت الأنقاض.

كما أكد صدى سوشال أن قطع شبكات الاتصالات يعني حرمان سكان قطاع غزة من الوصول إلى المعلومات في حالة العدوان الحالية، ما يعني ذلك عدم مقدرتهم معرفة الأماكن الآمنة وعدم قدرتهم للوصول إلى وسائل الإعلام الرقمية بالتزامن مع عدم توافر إمكانية الوصول للإعلام التقليدي في ظل انقطاع الكهرباء والوقود في حصار تفرضه إسرائيل منذ بدء العدوان.

من المهم الإشارة، أن قطع الاتصال في حالة الأزمات والحروب، يعني السماح بانتشار واسع للإشاعات والمعلومات المضللة والصادرة من طرفٍ واحدٍ دون أن يتسنى التحقق منها لعدم القدرة على الوصول للمعلومات، وينعكس ذلك على التأثير بشكلٍ مضلل على المستخدمين حول العالم، والتخوف من انعكاس قطع خدمات الاتصالات عن قطاع غزة، بأثر نفسي مباشر، على سكان القطاع داخله، وعلى العائلات في الخارج بعد عدم قدرتها على التواصل مع أقاربها في داخل القطاع.

إن قطع الاتصال على قطاع غزة، وإخراجها من خدمة الاتصالات، يعوق إمكانية التغطية الإعلامية لمسار العدوان ضد المدنيين، ويحجب عن العالم الصورة الكاملة لما يجري داخل القطاع.

التكنولوجيا الرقمية وفلسطين: بين الجغرافيا الرقمية والسيطرة على الحيز الرقمي

في العصر الرقمي، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، حيث تحدد الأنظمة الرقمية طرق تفاعل الأفراد مع العالم المادي والسياسي.

بالنسبة للفلسطينيين، فإن الرقمنة ليست مجرد أداة لتسهيل الحياة، بل هي ساحة معقدة تتداخل فيها الجغرافيا الرقمية، وأنظمة التحكم التقني، والسردية السياسية.

في هذا السياق، تبرز خرائط جوجل والرقائق الإلكترونية كعاملين رئيسيين في تشكيل المشهد الرقمي الفلسطيني، حيث تتجلى السيطرة الإسرائيلية على الفضاء السيبراني ضمن مشروع استعماري حديث يهدف إلى إعادة تشكيل الحيز الفلسطيني رقميًا، بما يخدم الرواية الإسرائيلية ويقيد الحضور الفلسطيني.

الجغرافيا الرقمية وإعادة إنتاج السيطرة

الخرائط الرقمية لم تعد مجرد أدوات محايدة لعرض المواقع، بل أصبحت وسيلة تعيد إنتاج أنماط الهيمنة والسيطرة، خصوصًا في السياقات السياسية المتوترة. في الحالة الفلسطينية، تُظهر بعض المنصات الرقمية تحيّزًا واضحًا في طريقة عرضها للخرائط، حيث تُهمَّش القرى الفلسطينية أو تُحذف، بينما تُدرج المستوطنات غير القانونية على أنها جزء من "إسرائيل". في المقابل، تُوصف المناطق الفلسطينية بأنها "متنازع عليها" أو تُترك بدون تصنيف.

هذا التحيّز لا يقتصر على التوصيفات فقط، بل يمتد إلى نقص كبير في تفاصيل الطرق والمواقع في العديد من المناطق الفلسطينية، لا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يصعّب على السكان التنقّل والاعتماد على هذه الخرائط لأغراض حياتية يومية. ويعكس هذا الواقع شكلًا من أشكال المحو الرقمي، الذي يتقاطع مع السياسات الميدانية القائمة على مصادرة الأرض وفرض وقائع جديدة على الجغرافيا، في إطار مشروع استعماري يستخدم الأدوات الرقمية لإعادة تشكيل الواقع بما يخدم سرديته.

أثر الإبادة على الجغرافيا الرقمية

لعبت خرائط جوجل دورًا ملحوظًا خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر عام 2023 ومطلع 2024، حيث ساهمت في التضليل الإعلامي حول حجم الدمار والمجازر التي ارتكبها الاحتلال. على سبيل المثال، بينما وثّقت صور الأقمار الصناعية المستقلة حجم الدمار الهائل في مناطق مثل حي الرمال ومدينة خانيونس، لم تعكس تحديثات جوجل هذه التغيرات بسرعة، ما حال دون تكوين صورة دقيقة عن حجم الجرائم بحق المدنيين.

أما في الضفة الغربية، فالهيمنة الرقمية على الخرائط الجغرافية لم تكن أحسن حالًا، حيث أن آخر تحديث متاح يعود إلى يوليو 2024 في شمال الضفة الغربية، ما يعني أن أي نشاط استيطاني جديد، أو عمليات عسكرية إسرائيلية، أو هدم لمنازل الفلسطينيين بعد هذا التاريخ، لا يظهر على الخرائط الجوية.

هذا التغييب الرقمي لا يقتصر على الصور فقط، بل يتزامن مع قرارات متكررة خلال العام نفسه من الاحتلال الإسرائيلي بتعطيل نظام الملاحة العالمي GPS في بعض المناطق، مما قيّد قدرة الفلسطينيين على استخدام التطبيقات الملاحية بشكل آمن وفعال، خصوصًا في فترات التصعيد أو الحصار العسكري.

في المقابل، استُخدمت تكنولوجيا الخرائط لاستهداف الفلسطينيين، حيث عمد الاحتلال إلى توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الجغرافية لتحديد الأهداف. وفقًا لتقرير نشره موقع +972، فإن الجيش الإسرائيلي اعتمد على أنظمة "لافندر" و"أين أبي" الذي يستخدم بيانات رقمية واسعة النطاق لتحديد مواقع الأهداف، وهذا يظهر كيف تحولت الرقمنة إلى أداة للقمع العسكري والسيطرة المكانية.

ولا تقتصر السيطرة الرقمية على الجوانب الأمنية، بل تمتد لتشمل قطاعات الاقتصاد والتكنولوجيا. تُفرض قيود ممنهجة على دخول معدات الاتصالات والتقنيات الحديثة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، مما يحرم الفلسطينيين من مواكبة التطور التكنولوجي ويكرّس تبعيتهم في البنية التحتية الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، تسيطر إسرائيل على مفاتيح شبكات الإنترنت والاتصالات، من خلال تحكمها الكامل في نقاط الربط الدولية، ما يمنحها القدرة على مراقبة حركة البيانات والتدخل في الاتصال بين الأفراد والمؤسسات داخل فلسطين. هذا الاحتكار لا يعكس فقط انتهاكًا للحقوق الرقمية، بل يمثل أحد أوجه الاحتلال الذي بات يمتد إلى الفضاء الرقمي، ليقيّد حرية الوصول، ويعزز من أشكال السيطرة الحديثة المفروضة على شعب يعيش تحت الاستعمار.

الرقائق الإلكترونية والتحكم في الحيز الرقمي

تُعد الرقائق الإلكترونية من المكونات الأساسية في منظومة الرقابة والسيطرة الرقمية التي يوظفها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. فالأنظمة الرقمية المبنية على هذه التقنيات المتقدمة لا تعمل بمعزل عن السياق السياسي، بل تُستخدم كأدوات لفرض الهيمنة ومراقبة الأفراد والتحكم في حركتهم.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتكامل أدوات الذكاء الاصطناعي مع تقنيات المراقبة المنتشرة في الحواجز العسكرية والشوارع، لا سيما في القدس، حيث تُستخدم كاميرات ذكية مزوّدة بتقنيات التعرف على الوجوه لتتبع الفلسطينيين بشكل منهجي وتصنيفهم وفق اعتبارات أمنية تضعها سلطات الاحتلال. كما تنتشر أنظمة رقمية قادرة على جمع وتحليل البيانات البيومترية لبناء قواعد بيانات واسعة تستخدم لتقييم الأشخاص وتصنيفهم بناء على مدى "الخطورة" المحتملة.

الاستجابة للشكاوى: بين النجاحات والتحديات

ولمواجهة الخطاب التحريضي وانتهاكات الأمن الرقمي عمل صدى سوشال خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، على تطوير "قناة ساخنة"، بعد عقد لقاءات مع مؤسسات حقوقية وقانونية وتنفيذية وأخرى معنية بشؤون الأسرى في فلسطين، لتقديم الدعم النفسي والقانوني لمن يحتاجه من المستخدمين الفلسطينيين والشرائح المهنية المختلفة وبما يشمل النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال الابلاغ عن الانتهاك عبر موقع صدى سوشال الإلكتروني.

يؤكد مركز صدى سوشال على استمرار جهوده نحو حماية المحتوى الفلسطيني، وتعزيز مساحة رقمية حرة وآمنة وتشاركية، وإنه يراقب تصاعد وتيرة الانتهاكات الرقمية منذ السابع من أكتوبر، فإنه يجدد دعوته لكل من يتقن اللغات العبرية وأي لغة أخرى إلى التبليغ عن أي محتوى تحريضي ضد الفلسطينيين على منصات التواصل.

استطاع صدى سوشال التواصل مع عدد من المؤسسات الحقوقية والقانونية وجهات إنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتطوير قناة ساخنة لمتابعة شكاوى الانتهاكات الرقمية والتهديدات على الحياة التي تعرض لها الفلسطينيون والتي تتلقاها صدى سوشال، وتقديم الدعم القانوني والنفسي والإجرائي للحالات وفق ما تقتضيه الحاجة، وحسب طلب المشتكي من خلال نموذج التبليغ على موقع صدى سوشال، تعرف على قائمة المؤسسات الصديقة عبر موقعنا الإلكتروني.

ومنذ السابع من أكتوبر\تشرين الأول 2024، تابع صدى سوشال الأداء الصحفي الرقمي للمؤسسات الصحفية والإعلامية كمؤسسات، وللصحفيين والصحفيات كأفراد، وبينما كان العاملون في مجال الإعلام والمؤسسات الصحفية في دائرة الاستهداف المباشر والقتل في قطاع غزة، تابع صدى سوشال تحديات رقمية أحاطت بالمجال الصحفي الفلسطيني عمومًا على اختلاف مناطق وجوده، تتعلق بالفضاء الرقمي.

وعليه، أطلق صدى سوشال دليل الممارسات الصحفية الرقمية في تغطية الأزمات لإرشادات مهمة ينبغي على العاملين في المجال الإعلامي أفرادًا ومؤسسات الإحاطة بها، والأخذ بتفاصيلها، لتقليل التحديات إلى أكبر قدرٍ ممكن.

واستجابة لقضايا مستحدثة، وأخرى ما زالت على وتيرة مستمرة، أطلق صدى سوشال دليل الممارسات الصحفية في صناعة المحتوى الإعلامي المراعي للنوع الاجتماعي خلال الحروب، والذي يتناول إرشادات أخلاقية ومهنية لكيفية التغطية الإعلامية لقضايا النساء في ظل الحروب، ومقاربات جديدة لمعالجتها بشكل فعال، فيما تبدأ مواجهة الجناة تبدأ بكشفهم والتوثيق للقضية، وكل ذلك يكون ضمن اجراءات وضوابط تكفل حقوق وحياة الأفراد لأن الغاية ليست تقديم الضحية للإعلام بل هي كشف الجريمة ووضع الجاني تحت قصاص القانون، ووضع "إسرائيل" أمام القانون الدولي في مجازرها ضد النساء، في حالة حرب الإبادة على غزة.

نفّذ مركز "صدى سوشال" بالتعاون مع معهد الجزيرة للإعلام ست ورش تدريبية خلال عام 2024، استهدفت صحفيين وطلبة إعلام في فلسطين، ضمن مشروع "ممارسات الأمن الرقمي للصحفيين وطلبة الإعلام". من خلال تدريبات مركّزة جمعت بين الشرح النظري والتطبيق العملي، وغطّت مواضيع أساسية مثل حماية البيانات، إدارة كلمات المرور، استخدام أدوات التشفير، ومواجهة الاختراقات الرقمية.

غطّت التدريبات مجموعة من المحاور العملية، أهمها أدوات التشفير، إدارة كلمات المرور، حماية الحسابات الإلكترونية، والتعرف على أساليب التصيّد الاحتيالي، إلى جانب تدريبات تطبيقية على استخدام برامج الحماية ومراجعة إعدادات الخصوصية في الأجهزة والمنصات المختلفة. كما تطرقت الجلسات إلى التعامل مع الرقابة والمنع الرقمي، وتزويد المشاركين باستراتيجيات فعالة لتجاوز الحجب الرقمي، وتمكينهم من نقل الرواية الفلسطينية دون انكشاف أو تهديد.

خاتمـــــــــة

رغـم مـا شـهده عـام 2024 مـن تصعيـد غيـر مسـبوق فـي الانتهـاكات الرقميـة بحـق الفلسـطينيين، مـن تقييـد المحتـوى، إلـى حظـر الحسـابات، وصـولًا إلـى قطـع الإنترنـت واسـتهداف البنيـة التحتيـة للمعلومـات، يبقـى الفضـاء الرقمـي سـاحة مركزيـة فـي معركـة الوعـي والروايـة. لقـد أثبتـت الأحـداث أن التكنولوجيـا ليسـت محايـدة، وأن المنصـات الكبـرى تخضـع لضغـوط سياسـية وأمنيـة، مـا يجعـل مـن الاسـتراتيجية الرقميـة الفلسـطينية ضـرورة لا خيارًا.

وفـي مواجهـة هـذا الواقـع، لا تـزال الرقمنـة أداة قويـة يمكـن تسـخيرها فـي خدمـة القضيـة الفلسـطينية، إذا مـا أُحسـن اسـتخدامها وتوجيههـا. إن تعزيـز الحضـور الرقمـي الفلسـطيني يتطلب:

- **بناء منصات مستقلة بخوارزميات عادلة لا تنحاز ضد المحتوى الفلسطيني**
- **استخدام أدوات الحمايـة والتشفير لمقاومـة الرقابـة الرقمية والتتبـع**
- **الاستثمار في المهـارات الرقميـة محليًا عبر مبادرات تعليـم تكنولوجي موجهة**
- **توثيق الرواية الفلسطينيـة رقميًا عبر أدوات الذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات المفتوحة**

إن الفضاء الرقمي لم يعد هامشًا أو مجرد أداة نشر، بل تحول إلى ساحة صراع متقدمة تتقاطع فيها الخوارزميات مع السياسة، وتُحسم فيها معارك الظهور والتأثير. لهذا، فإن المستقبل الرقمي الفلسطيني مرهون بقدرتنا على الانتقال من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة، من التفاعل إلى البناء، ومن التوثيق اللحظي إلى الحضور المؤسسي المستدام.

صدى سوشال تؤكد التزامها بمواصلة الرصد والتوثيق والدعم الرقمي للفلسطينيين، كجزء من معركة الوعي وحق الشعوب في إيصال صوتها وفضح الظلم الواقع عليها.

المؤشر الرقمي 2024:

الإبادة بالرقمنة: التجسس من الرقاقةِ حتى قطع الإنترنت

هذا التقرير بتمويل من المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED)

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY